

تقرير مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين

نيابة عن مجلس إدارة شركة مدينة مسقط للتحلية (ش.م.ع.م.) ("الشركة")، أشرف بتقديم تقرير مجلس الإدارة جنبا الى جنب مع بيانات الشركة المالية غير المدققة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

الصحة والسلامة والبيئة

كان أداء الشركة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة حتى الآن ممتاز، دون أية حوادث مهددة للوقت. حيث أكملت شركة مدينة مسقط للتحلية والإدارة والصيانة ش.م.م ٩٤٥ يوماً بدون أية حوادث مهددة للوقت منذ بدء عملية التشغيل التجاري في تاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٦م. وبالمثل لم تكن هناك أية حوادث بيئية.

عمليات التشغيل

خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠١٨، حققت الشركة مستوى جيد من الأداء التشغيلي بمعدل يبلغ ٩٥,٩٪، مقارنة بمعدل ٩١,٩٪ خلال الفترة نفسها من سنة ٢٠١٧، حيث وصل الإنتاج في هذه الفترة إلى ٤٣,٨٥٤,٧٣٦ متر مكعب، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٣,٦٪ مقارنة بـ ٤٢,٣٢٤,٩٥٢ متر مكعب في الفترة نفسها من ٢٠١٧.

لسوء الحظ، خلال ال ٢٤ يوماً الأخيرة من شهر سبتمبر ٢٠١٨، واجهت المحطة ظاهرة تكاثر الطحالب في مياه بحر خليج عمان، مما أدى إلى تعرض المحطة لإنخفاض إضطرابي في الإنتاج بنسبة ١٤,٥٪ خلال هذه الشهر. وتعتبر الشركة أن النسبة المئوية للإنخفاض الإضطرابي كان يمكن أن تكون أعلى نسبياً، ولكن تم التقليل منها بسبب إدخال نظام التعويم بالهواء المذاب في المحطة. بلغ إجمالي معدل الإنخفاض الإضطرابي خلال الأشهر التسعة الأخيرة من سنة ٢٠١٨، ٢,٤٣٪، وهو ما يمثل تحسن بنسبة ٠,٤٢٪ مقارنة بـ ٢,٨٥٪ خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٧.

النتائج المالية

بلغت الإيرادات في لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، ١٢,٠٩ مليون ريال عماني، بينما بلغت تكلفة التشغيل المباشرة ٧,٤١ مليون ريال عماني. وبناء عليه، بلغ إجمالي الربح ٤,٦٨ مليون ريال عماني، وهو أعلى بنسبة ٢,٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما بلغت النفقات الإدارية والعمومية خلال هذه الفترة من سنة ٢٠١٨، ٠,٥٩ مليون ريال عماني، وهو أقل بنسبة ١٠,٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. أما عن تكاليف التمويل لفترة التسعة أشهر الماضية في سنة ٢٠١٨ فكانت ٢,٥٣ مليون ريال عماني (أقل بنسبة ٥,٧٪ من تكاليف التمويل المتكبدة للفترة نفسها من العام الماضي).

سجلت الشركة أرباحاً قبل خصم الضريبة بمبلغ ١,٥٦ مليون ريال عماني، وهو أعلى بنسبة ٢٤,٩٪ من الأرباح قبل الضريبة للفترة نفسها من العام الماضي. حققت الشركة أرباحاً بعد الضريبة قدرها ٠,٨٨ مليون ريال عماني في فترة التسعة أشهر الأولى من سنة ٢٠١٨ وهذا يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنة مع الخسارة بعد الضريبة بمبلغ ٠,٥٤ مليون ريال عماني التي سجلتها الشركة لنفس الفترة من العام الماضي.

وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، كان سعر سهم شركة مدينة مسقط للتحلية ١٣٢ بيسة.

حوكمة الشركات

بعد ان أدرج سوق مسقط للأوراق المالية أسهم الشركة، حققت الشركة تقدماً كبيراً في تنفيذ ميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة (ويشار إليه فيما بعد بـ "الميثاق"). ولقد تم تحديث سياسات وإجراءات الشركة لضمان الالتزام التام بالميثاق.

نظرة مستقبلية

إدارة الشركة اتخذت وستستمر في اتخاذ جميع التدابير المعقولة والحكيمة لضمان أعلى معايير الصحة والسلامة والامتثال البيئي، مع الإبقاء على مستوى الثقة وتحسينه في المستقبل.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن أقصى تقديرنا وامتناننا لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وحكومته على دعمهم المستمر وتشجيعهم للقطاع الخاص من خلال خلق بيئة عمل تسمح للشركة بالمشاركة الفعالة في نمو اقتصاد السلطنة والمساهمة في بناء دولة قوية.



أحمد فؤاد بن محمد كنالي

رئيس مجلس الإدارة

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب. ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

صفحة ١

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع ("الشركة") الواردة في الصفحات من ٥ إلى ٣٣ والتي تتكون من؛ قائمة المركز المالي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية لفترة التسعة أشهر المنتهية بذلك التاريخ بالإضافة إلى الإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة -من جميع النواحي الجوهرية- المركز المالي للشركة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي، وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية، وبموجب تلك المعايير فإن مسؤولياتنا مبيّنة بشكل أوفى في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". إننا مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولية بالإضافة إلى المتطلبات السلوكية في سلطنة عمان ذات الصلة بأعمال مراجعة القوائم المالية حيث استوفينا مسؤولياتنا السلوكية الأخرى طبقاً لتلك المتطلبات وقواعد مجلس معايير السلوك الدولية. وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا.

تأكيد على موضوع - منع الاستخدام والتوزيع

نود أن نوجه الانتباه إلى الإيضاح ٣ والذي يبين أساس الإعداد؛ حيث يتم إعداد هذه القوائم المالية فقط لمساعدة الشركة في تقديمها إلى هيئة السوق المالية في إطار الإعلان عن توزيعات الأرباح. وعليه، فقد لا تكون القوائم المالية مناسبة لغرض آخر. إن رأينا ليس معدلاً فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن مسائل المراجعة الرئيسية هي تلك المسائل التي كان لها -في تقديرنا المهني- أهمية بالغة في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، علمًا بأننا لا نقدم أي رأي مستقل بشأن هذه المسائل.

مسائل المراجعة الرئيسية – تقييم المشتقات

تمتلك الشركة أصول مالية مشتقة مسجلة بالقيمة العادلة بمبلغ ٤٦٢,٠٠٠ ريال عُمانِي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

تُستخدم الأدوات المالية المشتقة بهدف مواجهة والتحوط من مخاطر تقييم سعر الفائدة. وُصممت هذه الأدوات باعتبارها تحوطات للتدفق النقدي. ويستند تقييم المشتقات إلى نماذج التقييم باستخدام البيانات المدخلة القابلة للملاحظة.

لقد ركزنا على هذه المسألة بسبب مستوى التقدير المستخدم في قياسها بالإضافة إلى التعقيد المرتبط باختبار فعالية التحوط.

إجراءات المراجعة المتبعة

علاوة على إجراءات المراجعة الأخرى، قمنا بما يلي:

- حصلنا على فهم لسياسات إدارة المخاطر بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالأدوات المالية المشتقة وقياسها التي تطبقها الشركة،
- قمنا بالمطابقة بين القيم والبيانات للأدوات المالية المشتقة المسجلة مع تأكيدات الأطراف الأخرى،
- أعدنا حساب القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة بشكل مستقل مع بيانات السوق المستقلة والمتاحة خارجيًا باستخدام الدعم المقدم من اختصاصينا في إدارة المخاطر المالية،
- نظرنا في مدى ملاءمة الإفصاحات فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة.

لمزيد من المعلومات حول الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣ الوارد في الصفحتين ١٤ و ١٥، والإيضاح رقم ١٠ الوارد في الصفحتين ٢٣ و ٢٤، والإيضاح رقم ٢٣ الوارد في الصفحات من ٣٠ إلى ٣٣.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإعدادها طبقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة والصادرة من الهيئة العامة لسوق المال وللأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، وكذلك عن الضوابط الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للسماح بإعداد القوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ.

وخلال إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في أعمالها، والإفصاح، إن اقتضى الأمر، عن كافة المسائل المتعلقة باستمرارية الشركة واستخدام مبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو التوقف عن العمليات، أو كان لا يوجد لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك. إن القائمين على الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعته القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية في مجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا حولها. إن التأكيد المعقول يعتبر تأكيداً على مستوى عالٍ، ولكنه لا يعتبر ضماناً على أن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كافية دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. ويمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نعتمد على الحكم والتقدير المهني ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. وإن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.
- التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، والتحديد استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها فيما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهرية فيما يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي حسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى أن تتوقف الشركة عن عملياتها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام، والهيكل والمحتوى في القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.

ونحن نتواصل مع القائمين على تنظيم وإدارة الشركة فيما يتعلق -من ضمن أمور أخرى- بالنطاق والتوقيت المقرر للمراجعة ونتائج المراجعة الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية قد نتوصل إليها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة إقراراً يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، إلى جانب إبلاغهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي يمكن الاعتقاد بصورة معقولة بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة إلى الضمانات ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

ومن خلال المسائل التي تتم مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة، فإننا نقوم بتحديد المسائل ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي ستكون بالتالي هي المسائل الرئيسية المتعلقة بمراجعة الحسابات. ونحن نورد هذه المسائل في تقرير مراجعي الحسابات الصادر عنا، ما لم يكن الإفصاح العلني عن هذه المسائل محظوراً بموجب القوانين أو اللوائح، أو إذا تبين لنا -في ظروف نادرة للغاية- أنه لا يجب إيراد تلك المسائل في تقريرنا، لأنه من المتوقع بصورة معقولة أن النتائج السلبية لذلك تفوق فوائده على صعيد المصلحة العامة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نؤكد بأن القوائم المالية للشركة كما في ولفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ تتماشى من جميع الجوانب الجوهرية مع:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة والصادرة من الهيئة العامة لسوق المال؛ و
- الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.



موبين شودري

١٣ نوفمبر ٢٠١٨